

السؤال الموجه من العضو السيد
محمد حسن باقر رضي إلى سعادة
وزير المالية والاقتصاد الوطني
بشأن قيام البنوك المحلية باقتطاع
مبلغ دينار واحد من كل حساب يقل
رصيده عن خمسين دينار من
حسابات المواطنين محدودي الدخل



الرقم: 157 - 3 - 2003
التاريخ: 1 ديسمبر 2003م

**صاحب السعادة الأخ عبدا لعزیز بن محمد الفاضل الموقر
وزير الدولة لشؤون مجلسي الشورى والنواب**

السلام عنیکم ورحمة الله و بركاته،،

یسرني أن أرسل لكم طي هذا الكتاب السؤال المقدم من السيد محمد حسن بأقر
رضي عضو مجلس الشورى، و الموجه إلى صاحب السعادة السيد عبدالله بن
حسن سيف وزير المالية و الاقتصاد الوطني.

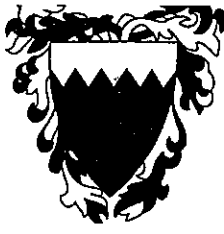
برجاء التفضل باتخاذ اللازم.

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق التحية،،

د. فيصل رضي الموسوي

رئيس مجلس الشورى

سجادة لزمه لهما



الرقم: 158 - 3 - 2003
التاريخ: 1 ديسمبر 2003م

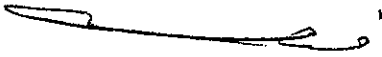
صاحب السعادة الأخ عبدالله بن حسن سيف الموقر
وزير المالية والاقتصاد الوطني

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

يسرني أن أرفق لكم طي هذا الكتاب السؤال المقدم من السيد محمد حسن باقر
عضو مجلس الشورى ، بـرجاء الإطلاع و اتخاذ ما ترونه مناسباً في هذا
الخصوص.

و لكم خالص الشكر و التقدير على تعاونكم الدائم مع أعضاء المجلس.

وتفضلوا سعادتم بقبول فائق التحية،،


د. فيصل رضي الموسوي
رئيس مجلس الشورى

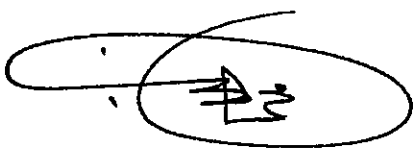
التاريخ : ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٣ م

صاحب السعادة الدكتور فيصل بن رضي الموسوي
رئيس مجلس الشورى

تحية طيبة وبعد ،

استناداً إلى المادة (١٢٦) من اللائحة الداخلية للمجلس أتقدم لسعادتكم بالسؤال المرفق الموجه إلى سعادة وزير المالية والاقتصاد الوطني لإحالاته إلى سعادتته للتفضل بالإجابة عليه .


وتفضلوا بقبول فائق التحية والاحترام ،،،



مقدم السؤال

العضو / محمد حسن باقر رضي

سعادة السيد فيصل
١ ٢٤ ٢ الكعب

Shura Council Chairman Office		مجلس الشورى مكتب الرئيس
وارد		
3 0 NOV 2003		
الرقم : الوقت :		

التاريخ : ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٣ م

سؤال موجه إلى سعادة وزير المالية والاقتصاد الوطني المحترم ،،

من المعروف أن البنوك المحلية التجارية تقطع ديناراً واحداً من كل حساب يقل عن ٥٠ ديناراً من حسابات المواطنين محدودي الدخل الذين تسعى الدولة لمساعدتهم . فهل هناك توجه للوزارة في معالجة هذا الأمر وإيقاف مثل هذه الاستقطاعات أم أن الأمر متروك لمبادرة ذاتية من البنوك دون إلزام التنسيق مع مؤسسة نقد البحرين ؟ .

وتفضلوا بقبول فائق التحية والاحترام ،،،



محمد حسن باقر رضي

عضو لجنة الخدمات

OFFICE OF THE MINISTER

No.

Date



مكتب الوزير

الرقم و/ ٤٦٧/ ٢٠٠٣

التاريخ ٢٤ ديسمبر ٢٠٠٣

صاحب السعادة الأخ / د. فيصل رضي الموسوي الموقر
رئيس مجلس الشورى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

الموضوع: السؤال المقدم من السيد/محمد حسن باقر رضي-عضو مجلس الشورى

بالإشارة إلى كتاب سعادة وزير الدولة لشئون مجلسي الشورى والنواب رقم
٧٧٥/و م ش ن / ٢٠٠٣ الصادر في ١ ديسمبر ٢٠٠٣م، بشأن السؤال المقدم من
العضو المحترم حول اقتطاع المصارف التجارية رسوماً من الحسابات التي يقل الرصيد
فيها عن مبلغ خمسين ديناراً.

يسرني أن أرفق لسعادتكم رأي الوزارة حول الموضوع المذكور أعلاه.

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق التحية والاحترام،،،

عبدالله بن حسن سيف

وزير المالية والاقتصاد الوطني

مملكة البحرين
وزارة الدولة لشئون مجلسي الشورى والنواب
رقم الوارد ٨٦٩
التاريخ ٢٤/١٢/٢٠٠٣
رقم الملف ٢٤

إدراكاً من مؤسسة نقد البحرين للعبء الإداري الذي تمثله الحسابات التجارية وحسابات التوفير على المصارف، ورغبة منها في تنظيم عملية الاستقطاعات من الحسابات الجارية وحسابات التوفير ذات الأرصدة الصغيرة، ودون تأثير كبير في سياسة تحرير الخدمات المالية التي تنتجها المملكة، فقد أصدرت مؤسسة النقد تعاميم لتنظيم عملية اقتطاع الرسوم التي تفرضها المصارف على الحسابات، ينص آخرها على جواز قيام المصارف باقتطاع رسوم لا تتجاوز الخمسة دنانير في حالة انخفاض متوسط الرصيد الشهري لحسابات التوفير عن مبلغ خمسين ديناراً.

وللعلم الكريم فإن هناك مجموعة من المصارف العاملة لا تحسب حالياً أية رسوم ولا تلزم الزبائن بالاحتفاظ بحد أدنى علاوة على أن هناك مجموعة من المصارف الأخرى قللت الحد الأدنى للرصيد اللازم الاحتفاظ به لمبلغ وقدره عشرون ديناراً فقط. كما أن بعض البنوك تتغاضى عن فرض مثل هذه الرسوم على بعض زبائنها مثل المتقاعدين والأرامل والأيتام والأشخاص الذين يستلمون مساعدات من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، والبعض الآخر يصدد دراسة هذا الموضوع.

ومن منطلق اتباع مملكة البحرين لسياسة السوق الحرة ونهج الاقتصاد الحر من خلال السياسات الاقتصادية المطبقة والسياسة النقدية والمالية وسياسة التجارة الحرة وغيرها من سياسات التحرير، إلا أنه تم مخاطبة المؤسسات المعنية لإعفاء هذه الشريحة من المواطنين من الرسوم المفروضة على حساباتهم، حيث استجابت هذه المؤسسات مشكورة بالغائها.